فرص اقامة حاضنات الاعمال في العراق*

ا.م.د وفاء جعفر المهداوي** هدى عبدالرضا علي* *

المقدمة :

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة احدى الاليات التي تعتمدها الدول بهدف تحقيق عدد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لما لها من خصائص متميزة يمكن ان تسهم في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه مختلف دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء وخاصة مع العولمة والانفتاح الاقتصادي واتجاهات التحول الى اقتصاد السوق التي ادت الى خلق اجواء تنافسية شديدة ، لذلك توضحت اهمية منظومات العمل المستحدثة التي تعمل على تحديث مفهوم دعم المؤسسات الصغيرة مثل تفعيل دور حاضنات الاعمال والتي لها دور كبير وفعال في تعزيز النمو المستدام ودعم وتنمية الموارد البشرية وتوليد فرص عمل وبالتالي معالجة مشكلة البطالة وما ينجم عنها من اثار اجتماعية خطيرة فضلاً عن دورها في دعم مسيرة الاصلاح الاقتصادي والتصدي لكلف التحول الى اقتصاد السوق .

والعراق من ضمن هذه الدول التي اتخذت من التحول طريقا او منهجا جديدا لدعم ركائز النمو ، وعلى الرغم من اهمية المشاريع الصغيرة ، الا ان الدور التاريخي لها في العراق يكشف بوضوح عن ضعف وهشاشة هذه المشاريع ، حيث واجهت العديد من التحديات عرقلة اداءها لدورها التنموي ، لذلك لابد من انشاء بنية قانونية ، ادارية ، مالية ، فنية ، تتولى ضبط وتنظيم المشاريع الصغيرة وتطويرها وفقاً لسياسة تعني بالعنصر البشري عناية كبيرة تمكن من قيادة هذه المشاريع ، فضلا عن تطوير الادارة المعلوماتية ، التسويقية ، منع التلوث ، تحسين الجودة الانتاجية ضمن اطار حاضنات الاعمال ، خاصة ان العراق دولة تمتلك كل مقومات بناء حاضنات الاعمال والمتمثلة بالموارد المالية والبشرية فضلا عن القبول المجتمعي والذي يعد من المقومات الاساسية لنجاح عمل الحاضنة .

هدف البحث : يهدف البحث الى

١. التعرف على الاهمية الاقتصادية والاجتماعية لحاضنات الاعمال ودورها في تنمية المشاريع الصغيرة .
٢. التعرف على مقومات بناء حاضنات الاعمال وتعزيز بناءها في العراق .

---

*بحث مستل من رسالة ماجستير في الاقتصاد / كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية بعنوان (دور حاضنات الاعمال والمشاريع الصغيرة في مواجهة كلف التحول الى اقتصاد السوق) .

**عضو هيئة تدريس : الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

فرضية البحث :

امتلاك العراق معظم مقومات بناء حاضنات الاعمال وانشاءها في العراق يساهم في الحد من التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة وتعزز من اداءها لدورها التنموي والتصدي لكلف قد تعمق حدة الاختلالات في الاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث :

رغم اهمية المشاريع الصغيرة ، فان السمة الغالبة لها في العراق هي انها تعمل في انشطة تقليدية تتسم بانخفاض الإنتاجية وضعف الجودة وقلة الديناميكية التكنولوجية وتفتقر الى الكفاءة والفاعلية فضلا عن صغر حجم السوق المحلية الذي تخدمه ، لانها تواجه مجموعة تحديات تعرقل اداءها لدورها التنموي.

ولاجل اثبات صحة الفرضية وتحقيق اهداف البحث تم تصنيف محتوياته الى الاتي:
اولا : حاضنات الاعمال ...النشأة التأريخية ...المفهوم.
ثانيا : الاهمية الاقتصادية والاجتماعية لحاضنات الاعمال .
ثالثا : بناء حاضنات الاعمال وتطوير المشاريع الصغيرة في العراق .

اولا : حاضنات الاعمال .... النشأة التاريخية... المفهوم :

تاريخيا تعود الجذور النظرية لاليات ووسائل تدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة المتمثلة بالتجمعات الصناعية وحاضنات الاعمال وغيرها من الاليات ، الى بدايات نشوء الصناعة في القرن السادس عشر وما ينتج عن الثورة الصناعية التي شهدها العصر الكلاسيكي من تطورات بعيدة المدى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية، فمن الناحية التاريخية للدول المتقدمة يمكن اعتبار جميع الصناعات قد بدأت صغيرة يدوية تسد حاجة محدودة لتنمو بفعل الثورة الصناعية وانتقال طريق واسلوب التصنيع من النمط اليدوي الى النمط الالي كبير الانتاج واحلال مبدأ التخصص وتقسيم العمل وبالتالي زيادة الانتاج وسد الطلب المتنوع والمتزايد (١) وتعد الدول الصناعية المتقدمة الموطن الاول لظهور حاضنات الاعمال في العالم حيث شهدت مدينة Batavia في نيويورك اول حاضنة اعمال في عام (١٩٥٩)وتوسعت الفكرة في الولايات المتحدة في الثمانينات وتحديدا في عام(١٩٨٤) عندما قدمت مقترحات الى الكونكرس الامريكي تتضمن أنشاء نظام وطني لدعم نشر التكنولوجياالجديدة خاصة في قطاع الصناعات الصغيرة لتحسين قدرتها التنافسية وسط احساس بالقلق في تعثر قدرة الصناعات الكبيرة على استيعاب التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا ،فقد تدخلت الحكومة الامريكية لتخصص وكالة فدرالية لمساعدة المشروعات الصغيرة سميت بألهيئة الامريكية للمشروعات الصغيرة . Small Business Administer - SBA حيث اهتمت هذه الهيئة ببرامج اقامة حاضنات الاعمال وتنمية اعدادها . (٢) ثم ظهرت حاضنات الاعمال في بريطانيا واروبا ، وتعد التجربة الفرنسية في بناء حاضنات الاعمال في اقدم التجارب في دول الاتحاد الاوربي والتي تعود الى منتصف الثمانينات ، اما في اليابان فكانت اول حاضنة انشأت خلال عام (١٩٨٩) (٣) . ولم تتركز الحاضنات في البلدان المتقدمة فقط وانما توجد ايضا في البلدان النامية حيث تباينت المصادر في تشخيص الاسباب التي تفسر ولادة حاضنات الاعمال في هذه البلدان ، فهناك من جعلها اسباب اقتصادية والاخر جعلها اسبابا ايدولوجية ومجموعة اخرى ربطها بعوامل اجتماعية ، اما في بلدان التحول فكانت برامج الاصلاح هي الدافع وراء الكثير من مبادرات الاحتضان المحلية ، حيث انتشرت في الصين عام (١٩٨٧) وفي مصر عام ١٩٩٥ وفي ماليزيا عام (١٩٩٧) (٤) .

وتقدر جمعية حاضنات الاعمال الوطنية التي مقرها في امريكا بان هناك حوالي (٥٠٠٠) حاضنة حول العالم لحد عام ٢٠٠٦ ، وكان هناك اكثر من (١٤٠٠) حاضنة في امريكا الشمالية في حين كان هناك (١٢) حاضنة في عام (١٩) حينما قامت الهيئة الامريكية للمشروعات الصغيرة Small Business Administration SBA ، ثم ارتفع عدد هذه الحاضنات بشكل كبير عند انشاء الجمعية الامريكية لحاضنات الاعمال NBIA . (National Business Incubator Association)

في عام (١٩) والتي تهدف الى تنشيط وتنظيم صناعة الحاضنات ، ففي عام (١٩٩٧) وصل العدد الى (٥٥٠) حاضنة ، وفي عام (١٩٩٩) وصل العدد الى (٩٠٠) حاضنة ، وذلك من خلال اقامة حاضنة في كل اسبوع كمعدل ، وفي فرنسا يوجد مالايقل عن ٢٥٠ حاضنة، وتمتلك الصين ٤٦٥ حاضنة وكل من كوريا الجنوبية والبرازيل حوالي (٢٠٠) حاضنة لكل منهما اما في مصر فتمتلك (١٠) حاضنات والبحرين (١) حاضنة والمغرب (٢) حاضنة وتونس (١) حاضنة (٥) .

وان البنى الهيكلية التقليدية لبناء القدرات الوطنية التكنولوجية بفاعلية ، مثل الجامعات ومراكز الابحاث، غير كافية لتنفيذ سياسات العلم والتكنولوجيا بفاعلية ، ولبناء منظومة تجديد وطنية . ومعظم الدول الصناعية اطلقت مبادرات تستهدف انشاء بنى مستحدثة للتغلب على المعضلات التي تواجه المؤسسات في سعيها للتجديد والابتكار التكنولوجي ونجحت في تقليص او ازالة هذه الصعوبات ، حيث تعتمد هذه البنى المستحدثه على تقليص الفوارق بين مولدي ومستثمري المعارف العلمية والتكنولوجية وبناء الجسور والهياكل والبنى المؤسسية التي يحتم عليها التعاون من اجل الارتقاء بالانتاجية والقدرات التنافسية وتشمل انماط البنى والهياكل المستحدثه ، مدن تكنولوجية ، حدائق البحوث ، مراكز التمييز، التجمعات الصناعية المستحدثه على التكنولوجية حاضنات الأعمال التكنولوجية (٦) .

وقد ظهرت الحاجة الى خلق فاعليات جديدة قادرة على دعم ورعاية الاختراعات والابحاث التطبيقية والابداع التكنولوجي ، وتحويلها الى شركات ورفع فرص نجاحها ، لذلك جاءت فكرة حاضنات الاعمال مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الاطفال غير المتكملين فيها فور ولادتهم من اجل رعايتهم ثم يغادرالوليد الحاضنة . وبعض الاقتصاديين عدها "وسيلة فعالة تهدف اساسا الى مساعدة المشروعات الجديدة في اثبات ذاتها وتوفير الموارد المالية والفنية والادارية والتسويقية التي تحتاج اليها بالاضافة الى مساهمتها في توليد فرص عمل دائمة وجديدة (٧) .

ووردت عدة تعاريف لمفهوم حاضنات الاعمال وايا كانت التعاريف المقدمة للحاضنات فهي لا تخرج عن مهامها الاساسية المتمثلة في توفير البيئة السلمية لتاسيس وعمل المشاريع الصغيرة فهي اذن " مؤسسة تنشا لتقديم خدمة من الخدمات والمستلزمات الانتاجية المادية الى الصناعات الصغيرة في بداية نشوءها والارتقاء بها الى مرحلة العمل التجاري لقاء اجر رمزي ( ) .

وفي عام (١٩٩٢) سعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو) بالتعاون مع البرنامج الانمائي في الامم المتحدة تشاركهم عدد من المؤسسات الاقليمية والمحلية لترويج مفهوم حاضنات الاعمال حيث عرفتها " على انها مؤسسة قائمة لها كيان قانوني ولها علاقة مباشرة بالرياديين الذين يرغبون في اقامة مؤسسات تستهدف الى تقديم خدمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والاستشارات والاليات الساندة بهدف تجاوز كل الصعوبات المرافقة لمرحلة الانطلاق (٩) .

اما الاتحاد الاوربي فقد عرف حاضنات الاعمال " على انها عملية تطوير ديناميكية للاعمال الاقتصادية المختلفة عن طريق معالجة الاختناقات التي تعرض سبيل المؤسسات الصغيرة في المراحل المبكرة بعد تقديم الدعم والاسناد اللازمين (١٠) .

ثانيا : الاهمية الاقتصادية والاجتماعية لحاضنات الاعمال

إن وجود هيئات عليا ومراكز الاعمال وحاضنات الاعمال تساهم في تنظيم وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة ودعم ورعاية المبادرين والمبدعين والمبتكرين اصحاب الافكار الطموحة الذين لا تتوفر لديهم الموارد الكافية ، سيكون له انعكاسات ايجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والوظيفي .

١. دور حاضنات الاعمال في عزيز النمو المستدام :

ان دعم المشروعات الناشئة الجديدة ورفع فرص نجاحها هي الوظيفة الاولى للحاضنات سواء كانت هذه المشاريع تنفذ بداخلها او تلك المنتسبة اليها من الخارج ، وكذلك تقدم خدمات للمشروعات المحيطة بها عن طريق ربط المؤسسات والجهات المختصة بالمشروعات الصغيرة بالحاضنة ، وقد اشارت تقارير الجمعية الامريكية للحاضنات الى ان معدلات نجاح واستقرار المشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنة وصلت الى (%) مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشروعات بصفة عامة (١١) . ومن خلال حاضنات الاعمال واثارها التنموية الشمولية على الاقتصاد القومي وعلى المشاريع المحتضنة ، ادركت عالميا بانها ادارة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي بتزويد الخدمات والموارد الى المشاريع المختصة وبكلفة رخيصة ، والتي تعد اهم ركائز التنمية الاقتصادية ، حيث ان هذه المشاريع تدفع الضرائب والرسوم وتنشيط عمليات الانتاج والتصدير وكلها عمليات تدر موارد مالية على ميزانية الدولة ومن ثم تفيد المجتمع (١٢) . كما تساهم حاضنات الاعمال في دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية من خلال رعاية وتنمية الافكار الابداعية والابحاث التطبيقية والعمل على تحويل البحث العلمي الى مرحلة التنفيذ ، وبذلك تلعب الحاضنات دورا في تسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في قطاعات محدودة (١٣) . كما تساهم حاضنات الاعمال في توجيه الاستثمار نحو القطاعات الاكثر انتاجية من اجل تحسين ظروف المعيشةلذوي الدخول المحددة ، فضلا عن دورها في التنمية الاقليمية حيث ان استقرار الحاضنات في مناطق الدخول الواطئة سيساعد على تطوير تلك المنطقة ، وتخريج الكثير من المؤسسات الصناعية الصغيرة الناجحة التي تتوطن بالقرب من موقع الحاضنة (١٤) .

فقد استطاعت الهيئة الامريكية للمشروعات الصغيرة _SBA_ تحويل عدد كبير من الصناعات الصغيرة الى شركات كبرى مثل شركة (أبل ،أنتل ، فيدرال ، أكسيريس ، كومباك ، امريكا أون لاين) كما استطاعت هذه الهيئة خلال عقد التسعينات رفع معدل النموالسنوي للصناعات الصغيرة الى ٣. % ووصل عدد الوحدات الانتاجية الصغيرة الى اكثر من ٢٢ مليون وحدة انتاجية غير زراعية ،كما تقوم هذه الهيئة ومن خلال حاضنات الاعمال بتوظيف حوالي ٥٣ % من القوى العاملة ، كما تمثل نحو ٤٧ % من المبيعات الكلية للولايات المتحدة ،ومساهمتها بنسبة ٥٠ % من الناتج المحلي الاجمالي الامريكي ، تاركة النصف الثاني للشركات الكبيرة (١٥).

ومن خلال هذا الدور للحاضنات استطاعت الدول التي تبنت هذه الفكرة الى التصدي لكثير من المشاكل الاقتصادية وخاصة دول التحول وما واجهت من كلف اقتصادية واجتماعية والمتمثلة بتدني الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة واختلال بنية الانتاج وقوة العمل واختلال بنية التجارة الخارجية وغيرها ، ففي عام (١٩) بدات الصين في اعداد برنامج قومي مركزي يعرف " Torch " (تورش) والذي تم بنا عناصره الرئيسية على اساس ثلاث نقاط محورية للنهوض بالبحث العلمي وتعظيم نتائجه ، المحور الاول هو تقوية وتنشيط عمليات الابداع التكنولوجي ، المحور الثاني هو تنمية وتطوير التكنلوجيات العالمية وتطبيقاتها ، اما المحور الثالث هي اتمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصينية ، وتشير احدى الاحصائيات الى ان هذا البرنامج قد ادى الى توليد (٥٤) حديقة تكنولوجية خلال التسعينات ونجح في اقامة (٤٦٥) حاضنة حتى عام (٢٠٠٢) ووصل عدد الشركات التي اقيمت في هذه الحدائق التكنولوجية (٢٠٧٩٦) شركة التي تنتج منتجات عالية التكنولوجية ، يعمل في هذه الشركات حوالي (٢,٥١) مليون شخص وبلغ مجموع دخل هذه الشركات (١١٥) مليار دولار ونتج عنها (١٣) مليار دولار من الضرائب وبلغت مكاسب هذه الشركت من التصدير لهذه المنتجات التكنولوجية حوالي (. ١) مليار دولار وفي نهاية عام (٢٠٠١) بلغ مجموع العوائد لهذه الشركات حوالي (١٥٠) مليار دولار (١٦) . كما ساهمت حاضنات الاعمال ضمن التجربة الصينية في دعم اقتصاد المعرفة وتخريج عمال معرفة ومواكبة التطور في التكنولجيا المعلومات ، حيث بلغت المؤسسات المتخرجة من الحاضنات في مجال الصناعة الصينية للمدة (١٩٩٣ ٧ ١٩) حوالي (٢١٦٤) شركة ، وقد احتلت المؤسسات المتخصصة في صناعة المعلومات المقام الاول حيث كانت نسبتها تشكل (٣٩%) من المؤسسات المتخرجة (١٧) .

كما وقد بادر الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر باقامة شبكة مستديمة من حاضنات الاعمال عام (١٩٩٥) كجزء من برامجه لتطوير المشاريع الصغيرة وتعزيز القدرة التنافسية لها ، وقد وضع الصندوق خطة لانشاء (٣٠) حاضنة في مصر حيث تم انشاء ( ) حاضنة لحد عام (٢٠٠٢) ، حيث ان تفعيل الخدمات والامكانات التي توفرها الحاضنة ووضعها في خدمة المبتكرين واصحاب المشروعات التي لها قاعدة تكنولوجية سوف تسمح بلا شك النهوض بألتطبيقات التكنولوجية وما يتريب عليها من استحداث صناعات تكنولوجية يمكن ان تفي حاجات السوق المحلية واستبدال بعض المنتجات المستوردة وامكانية انتاج منتجات موجه مباشرة للتصدير الى السوق الخارجية ، ومن اهم المنتجات التي تم انتاجها من خلال المشروعات الصغيرة المنتمية للحاضنة ، ومعظمها ينتج لاول مرة في مصر مثلا ، جهاز مغير سرعات الموتورات ، جهاز رسم القلب باستخدام الحاسب الالي ، جهاز اختبار الشوشرة على الكروب الالكتروني ، جهاز تحكم في حركة المصاعد الكهربائية ، كرسي متحرك كهربائي للمعاقين وغيرها وهذا انعكس بشكل ايجابي على حجم الصادرات والتي تعد مؤشرا لحالة الانتاج في القطاع الصناعي ومقدرته على المنافسة في الاسواق العالية وطبقا للمعايير الدولية ، فقد زاد حجم الصادرات من السلع التامة الصنع خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٣) من (١٠%) الى (٢,٤%) ، اما صادرات سلع نصف مصنعة ، زاد من (٠.٧%) الى(.١ %) ومن خلال هذا الدور للحاضنات استطاع الاقتصاد المصري التخفيف من حدة كثير من الكلف التحول وخاصة تدني معدلات نمو الناتج والتضخم واختلال بنية التجارة الخارجية .(١)

٢. دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية الموارد البشرية وتوليد فرص العمل:

ان اهم تاثيرات وجود حاضنات الاعمال هي تنمية مهارات وروح العمل الحر والقدرة على ادارة المشروعات في اي مجتمع ، بالاضافة الى توليد فرص عمل دائمة او غير دائمة، مباشرة او غير مباشرة من خلال الشركات التي تساعد الحاضنات في اقامتها وتنميتها ، حيث تمثل توليد فرص جديدة للعمل هدفا هاماً لخطط الحاضنات في العديد من البلدان وذلك لمعالجة مشكلة البطالة (١٩) والحاضنات طالما ينظر اليها كمشروع استثماري سيساهم في توليد فرص جديدة للاستخدام حيث اشارت دراسة في الولايات المتحدة عام (١٩٩) بان (٦٠٠) حاضنة استطاعت ان تدفع الى السوق (١٩٠٠) شركة ساعدت في توليد (٢٤٥٠٠٠) فرصة عمل للاقتصاد الامريكي (٢٠) . وتعد حاضنات الاعمال وسيلة ذات تاثير ملموس في مجال التوسع النوعي للاستخدام من خلال استقطاب خريجي الجامعات والمعاهد العالية ومساعدتهم على اقامة مشاريعهم ، وبذلك ساعدت على تقليص البطالة بين المتعلمين ، بالاضافة الى تطوير المهارات الفنية والمهنية للايدي العاملة عن طريق الدورات التدريبية التي تقيمها المؤسسة المحتضنة ، وما ينطوي عليه من زيادة معدلات انتاجية الفرد من جهة وتحجيم مشكلة البطالة المقنعة الواسعة الانتشار في الدول النامية من جهة اخرى (٢١) .وتذكر احدى احصاءات جمعية تكساس لحاضنات الاعمال ،ان معدل المشروعات الجديدة داخل الحاضنات المرتبطة بهذه الجمعية تزيد عن٠ % من المشروعات ، ويزيد معدل نموها من (٧) الى (٢٢) ضعف معدلات نمو المشروعات المقامة خارج حاضنات الاعمال ، حيث أنشات (١٩) الف شركة جديدة مازالت تعمل بنجاح وقد تم توليد(٢٤٥) الف فرصة عمل دائمة .(٢٢)

وقد ساهم الصندوق الاجتماعي للتنمية المصري في محافظة الفيوم بالتعاون مع (١٤) جمعية في تمويل اكثر من (٠٠ ٤) مشروع بتمويل (٧.٧٢) مليون جنيه مما يوفر (٠٠ ٥) فرصة عمل لابناء المحافظة خلال عام (٢٠٠٥) . كما ساهم صندوق التنمية المحلية المصرية خلال العامين (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧) في تنفيذ(٧) مشروعا ، منها (٤٢٧٠) مشروعا للمراة الريفية بنسبة (٥٤%) من اجمالي عدد المشروعات و (٢١١٠) مشروعا من خلال اتفاقية سوهاج باستثمارات ( ) مليون جنيه ، وفرت (٧٩٢) فرصة عمل للشاب والمراة ، وهذا ساهم في تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر والبطالة (٢٣). وتعد حاضنات الاعمال في مثابة تجارب محلية لجذب الاستثمارات في المشروعات الصناعية والاستغلال الماهر للمقومات والفرص الصناعية ، فكان العائد من هذه التجربة هو انتشار (٢٣٩) مشروعاً في المجالات المختلفة التي وفرت حوالي (٢٥) الف فرصة عمل، كما وفرت (٦٠٠) فرصة عمل من المشاريع الجاري انشاءها والتي عددها (٧٧) مشروعاً فضلا عن تشجيع المشروعات الصغيرة المنتشرة في قرى المحافظة على تطوير انتاجها باستغلال الورش الحرفية في مجمع الصناعات بمنطقة مبارك الصناعية (٢٤).

٣. دور حاضنات الاعمال في دعم مسيرة الاصلاح الاقتصادي :

الى جانب الادوار الملموسة التي يمكن ان تقوم بها الحاضنات في المجال الاقتصادي في تعزيز التكنولوجيا وبناء القدرات التكنولجية ، تقدم مبادرات للبلدان التي لم تعد تستطيع تحمل اعباء الدعم المباشر للصناعات الضخمة المتعثرة ، وهذه المبادرات تعد فرصة ثمينة للتعامل مع

التنمية المحلية ، بل كان الاصلاح هو الدافع وراء الكثير من مبادرات الاحتضان المحلية ،ففي الولايات المتحدة الامريكية اقيمت حاضنات على المستويات الحكومة وعلى مستوى حكومات الولايات الاخرى لغرض انشاء مجموعة شركات قائمة على التكنولوجيا ، على امل ايقاف تدهور احوال مناطق صناعية ، مثلا انشاء مركز تطوير التكنولوجيا المتقدم الذي انشا في الولايات المتحدة عام (١٩) ، وجاء انشاء هذا المركز لتنويع القاعدة الصناعية مع التركيز على تطبيقات التكنولوجيا الجديدة كرد فعل للمنافسة (٢٥) . ويمكن الاشارة الى ان دور حاضنات الاعمال في معالجة مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة ومعالجة الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي من خلال دعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوسيع كمية ونوعية الاستخدام وتبديل مسار الانفاق الحكومي والتخصص الامثل للموارد بالاضافة الى مساهمتها في التنمية الريفية والحد من حالات الفقر كل هذا يساعد في نجاح مسيرة الاصلاح الاقتصادي وارساء اسس سليمة للتحول الى اقتصاد السوق .

ثالثاً : بناء حاضنات الاعمال وتطوير المشاريع الصغيرة في العراق

يشهد العراق حالة من التحول الاقتصادي الشامل والناشئ عن التغير السياسي الذي رسمت معالمه الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٣ ، ومنذ ذلك الحين يحاول صناع القرار السياسي والاقتصادي في العراق رسم معالم الاتجاهات الجديدة للاقتصاد العراقي المدمر وتحويله باتجاه اقتصاد السوق عبر برنامج شامل للتغير الاقتصادي ، بعد ان اوصلت به السياسات السابقة للنظام من حروب متتالية وحصار اقتصادي وما اعقبها من احتلال وعمليات سلب واستنزاف لمعظم الموارد الاقتصادية المادية والبشرية فضلا عن حالة التفكك المنظم للبنى الارتكازية والفساد المالي والذي تفاقم بعد ٢٠٠٣ نتيجة الفراغ السياسي والقانوني والرقابي وهذا ادى الى ان يقف الاقتصاد العراقي بجانب الاقتصادات المتخلفة من حيث تزايد معدلات الفقر والبطالة وارتفاع معدلات الجريمة واتساع المديونية (٢٦) .

وان القطاع الخاص في العراق لم يحظَ بفرصة حقيقية لكي يكون بالمستوى الذي يمكنه من ان يلعب دورا بارزا في عملية اعادة البناء ودفع معدلات النمو الاقتصادي حيث كانت اغلب السياسات الاقتصادية تتارجح بين الاسلوب الراسمالي والاشتراكي مع الاخذ بشكل اكبر الاسلوب الاشتراكي وهيمنة القطاع العام وخاصة على القطاع الصناعي الذي تم توظيفه للصناعات الحربية لاكثر من عقدين ورافقها حصار اقتصادي ادى الى حدوث اثار وكلف تحملها الاقتصاد العراقي وهو لا يزال في بدايات التحول الى اقتصاد السوق ، والمتمثلة بالتطور المحدود الذي طرأ على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، اذ حقق (٥%) طول المدة الممتدة (١٩٩٧ – ٢٠٠٥) باستثناء عام ٢٠٠٣ والذي انخفض فيه الناتج المحلي الاجمالي بنسبة -٣٣% بسبب الحرب وتوقف النشاط الاقتصادي .

ونتج عن هذا الانخفاض في الناتج ، ارتفاع اسعار السلع والخدمات بشكل غير مسبوق له حيث وصلت على سبيل المثال الى ٢٠٠٠% بالنسبة للمحروقات والوقود ، كما ارتفعت اسعار السلع الغذائية والايجارات والعقارات الى ١٠٠% - ١٥٠% .(٢٧)

وتشير الحسابات القومية الى اعتماد الاقتصاد في السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٥) ولحد الان على قطاع النفط وحده حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ٦٣% اما نسبة مساهمة قطاع الزراعة او ٧.١% ونسبة مساهمة قطاع الصناعة ١.٥ % وهذا الانخفاض في نسبة مساهمة قطاع الزراعة والصناعة وارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ادى الى حدوث اختلال في بنية الانتاج ، والذي يؤدي بصورة تلقائية الى حدوث

اختلال في توزيع قوة العمل في المجالين الكمي والنوعي حيث ارتفعت معدلات نمو قوة العمل في قطاع الخدمات بعد عام ٢٠٠٣ ليصبح ٧٠.٣% من اجمالي القوى العاملة في حين نسبة مساهمة قطاع الصناعة والزراعة٩٧. % و ٢١% على التوالي من اجمالي القوى العاملة (٢) .

بالاضافة الى ان القرارات التي جاء بها الحاكم المدني (بريمر) زادت من الوضع المتازم بالغاء وزارتي الدفاع والاعلام وهيئة التصنيع العسكري وحل جميع التشكيلات الامنية والمسلحة ليرفع بذلك عدد العاطلين عن العمل ، ففي مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ زادت البطالة بشكل كبير وصلت الى نقطة حرجة في مسار الاقتصاد وتهدد الامن الاقتصادي والاجتماعي للفرد والاسرة العراقية ، واظهرت نتائج المسح والتشغيل والبطالة التي قامت به وزارة التخطيط الذي نفذ في عام ٢٠٠٣ ، ان معدل البطالة الاجتماعية بحدود ٥١% ، وقد تراجع هذا المعدل بشكل طفيف عام ٢٠٠٥ ليصل الى حدود ٤٩.٤ وهنا لا بد من الاشارة الى ما ينتج عن البطالة من اثار وكلف اقتصادية واجتماعية متمثلة بارتفاع معدلات الفقر وعمالة الاطفال والجريمة وغيرها (٢٩) .

ورغم اهمية المشاريع الصغيرة الخاصة في مواجهة الكثير من الكلف الاقتصادية والاجتماعية لما تتميز به من خصائص ، فأن السمة الغالبة لها في الدول النامية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص ، هي انها تعمل في انشطة تقليدية تفتقر الى الكفاءة والفاعلية وفي الوقت الذي تعاني فيه اغلب هذه المنشات الصغيرة من تدهور في قدرتها التنافسية حتى في السوق المحلية ، فقد واجهت المشاريع الصغيرة في العراق العديد من التحديات عرقلة ادائها ، والمتمثلة بالمعوقات العامة والتي من ضمنها القيود المتعلقة بالوصول الى المدخلات والائتمان والعمالة واسواق لتكنولوجيا المعلومات ونقص انظمة التدريب المهني والتعليمي فضلا عن سياسات الاستيراد والتصدير والضرائب وادارتها ... الخ ، وهناك المعوقات التمويلية وهي عدم توفر الموارد المالية بسبب عدم قدرة او رغبة المصارف العراقية الى تقديم القروض المطلوبة لهذه المنشات بسبب عدم وجود ضمانات عقارية لدى ملاك المنشات او التقلبات في سعر صرف الدينار العراقي دفعت المصارف الى تقصير اجال القروض التي تقدمها بالاضافة الى توظيف السيولة النقدية المتاحة لدى المصارف في حوالات الخزينية (٣١) .

ولإنجاح أي استراتيجية لانتشال الاقتصاد العراقي من كلف تعمق حدة اختلالاته ، فان المعالجة تكون في تنمية ودعم المشاريع الصغيرة ، ولابد ان يرافق هذه الاستراتيجية ايمانا بان هذه المشاريع مصدر لقوة الاقتصاد وتنميته ، وجعل المشاريع الصغيرة في مقدمة اولويات السياسية الاستثمارية بوصفها الاسلوب الذي يحقق نموا سريعا وواسعا في صفوف قطاعات الشعب كافة كما حدث في الصين والهند .وقد اولت الحكومة العراقية اهتماماً بالمشاريع الصغيرة بعد احداث ٢٠٠٣ وهي امتداد لواقع متردي ودور ضعيف من قبل الدولة في بناء المشاريع الصغيرة من خلال برنامج القروض الصغيرة والذي ارتبط بالجانب الاجتماعي التأهيلي اكثر من كونه برنامجا يشكل قيمة مضافة الى الدخل القومي (٣٢) .

وهنا لابد ان يكون اسلوب دعم وتنمية المشاريع الصغيرة من خلال انشاء بنية قانونية ، مالية ، فنية ، ادارية تتولى تنظيم المشاريع الصغيرة وتطويرها ضمن اطارالية حاضنات الاعمال ولابد ان تكون المشاريع المنتمية للحاضنة تقوم على اساس اسهام راس المال مع الحاضنة في الربح والخسارة ريثما تستقر اوضاع المشروع تماما ماليا واداريا وتسويقيا ثم استقلالها بالملكية والادارة . ان هذه الشراكة تحمل مسؤولية نجاح المشروع توطن في نفس المستفيد الثقة والاطمئنان على ان ذلك ليس مجازفة وهناك من يسانده ويدعم مشروعه حتى النجاح بشرط ان

يكون المستفيد قد اجتاز دورة تاهيلية في المجالات الادارية والتسويقية وفق اليه حاضنات الاعمال .

ويمكن الاستفادة من التجارب العالمية في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة من خلال حاضنات الاعمال (مثل التجربة الصينية) والتي اثبت نجاحها في هذا المجال وفي تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية من خلال تقديم حزمة متكاملة من الخدمات الادارية والمالية والتكنولوجية والمعلومات والتسويقية للمشروع الصغير لتجاوز كل الصعوبات والعقبات التي تواجهة في بداية الانتشاء ، وخاصة في دولة مثل العراق تمتلك كل مقومات بناء حاضنات الاعمال والمتمثل بالاتي :

١. القبول المجتمعي :

يعد قبول الحاضنة مجتمعيا واكتساب الثقة بالحاضنة احد المقومات الاساسية لنجاح عمل الحاضنة ، اذ لابد من اقتناع المجتمع بان عمل الحاضنة هو انعكاس لاهدافهم الاقتصادية والاجتماعية ، ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني ومن ضمنها الرابطات المهنية وغرف التجارة والصناعة ان تقوم بدور فعال في هذا المجال من خلال انشاء شبكات متخصصة للترويج لعمل الحاضنة . وقد اثبتت احدى الدراسات والتي تم اخذ عينة عشوائية تتكون من ٤٠ وحدة انتاجية صغيرة في محافظة كربلاء ، قبول وترحيب القطاع الخاص بمثل هذه المبادرة التي تعد وسيلة لتذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه العملية الانتاجية في العراق وقد اظهرت النتيجة الاستبيانية ان نسبة الموافقة والقبول المجتمعي هي ١٠٠% .

٢. ملكية الحاضنة :

ولغرض انجاح مشروع الحاضنة في العراق لابد ان يكون ذات ملكية عامة تهدف الى ترويج وحدات انتاجية ناجحة تحقق التنويع الاقتصادي وتخلق فرص عمل للعاطلين ، فضلا عن تعزيز التكنولوجيا في المنطقة الجغرافية الموجودة فيما وهنا لابد ان تتدخل الدول بصورة مباشرة من خلال امتلاك الحاضنات ، اذ انه ليس هناك قاعدة يمكن للقطاع الخاص ان يبدأ منها ولاسيما بعد الدمار الكبير الذي لحق بالبنية الاساسية في العراق وفي مقدمتها الكهرباء والوقود اللذان يمثلان اهم المدخلات في نشاط المشاريع الصغيرة. وقد أثبتت نفس الدراسة السابقة ان ٥٠% من اصحاب الوحدات الانتاجية الصغيرة يفضل امتلاك الدولة الحاضنة الاعمال حيث يرون الجدية في حل مشاكلهم و ١٠% يفضلون قيام القطاع الخاص لسهولة الاجراءات والابتعاد عن البروقراطية اما ٢٠% فيفضلون ان تكون المبادرة ذات طابع مختلط لتحقيق المزج بين خبرة القطاع الخاص وإمكانية الدولة.

٣. موارد بشرية ومالية :

ان دولة مثل العراق وما تتمتع به من امتلاك موارد مالية نفطية ضخمة وموارد بشرية وذات كفاءات عالية من مختلف الاختصاصات من خبراء ومهندسين وفنيين واداريين ، وهم من اعداد العاطلين عن العمل بسبب قرارات الادارة الامريكية في العراق بحل بعض الوزارات

والهيئات بعد احداث عام ٢٠٠٣ مثل تسريح كادر هيئة التصنيع العسكري وما تملكه من كوادر ذات كفاءات عالية ، حيث يمكن الاستفادة منهم في مجال تبني انشاء الحاضنات فضلا عن وجود مبان ضخمة متروكة دون استغلال بالامكان استغلالها كبنى للحاضنات.

٤. جامعات ومعاهد ومراكز البحوث :

حيث يمتلك العراق بنى تحية متمثلة بالجامعات الحكومية ومؤسسات البحث والتطوير ومراكز البحوث ومعاهد من اجل تحويل البحوث من المختبرات الى الحيز العملي والتطبيقي ، كما ان هناك عددا كبيرا من الجامعات تمتلك كليات واقسام فنية وتطبيقية مستعدة لتقديم الاستشارات، وحسب تطبيق المعايير العالمية في ضرورة انشاء جامعة واحدة لكل مليونين من السكان فان وجود اكثر من ٢٠ جامعة ومالا يقل عن ٣ من المعاهد التكنولوجية ، يعني وجود زائد في عدد الجامعات وهذا يساعد على القيام بالاشراف على منظومة من الحاضنات في العراق .

المصادر :

١. كاظم محسن ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، جامعة الكويت ،٩ ١٩ ، ص ٩٥ .
٢. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، مبادرات بناء القدرارات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في بلدان الاعضاء ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٠ .
٣. Business Incubator, form Wikipedia,The Free Encgclopedia , P4 , على الموقع الكتروني www.en.wikipedia.org
٤. وثيقة الالكترونية ، بعض التجارب العالمية في اقامة حاضنات الاعمال ، p1.p19 على الموقع الالكتروني : www.isesco,org.ma
٥. Business Incubator, Indeveloping countries , networking at NBIN conference in san josee , California , USA , Rick Fatica , 2001 , p22 .
٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعي لغربي اسيا (الاسكوا) ، ندوة حول " تطور واستثمار الاختراعات في سوريا " منصور فرج ، البنى المستحدثة لبناء القدرات التكنولوجية دمشق ، ١٦-١٧ حزيران ، ٢٠٠١ ، ص٥-٣ .
٧. عاطف الشبراوي ابراهيم ، حاضنات المشروعات الصغيرة والتنمية التكنولوجية المنظمة العربية للتمنية الصناعية والتعدين ورقة عمل الجمعية المصرية لحاضنات الاعمال الصناعية ، ٢٠٠١ ، ص ٥ .
. كاظم احمد حمادة البطاط ، الحاضنات الصناعية – مدخل جديد للتنمية الصناعية المجلة العراقية للعلوم الادارية ، المجلد الثاني ، العدد السابع والثامن ، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، ص٥١ .
٩. امل سلمان ، حاضنات الاعمال التكنولوةجية (تجارب مختارة) ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ ، ص ١٣ .

١٠.فارسيلا كونزاليس وروفائيل لوسيا ، مفهوم حاضنات الاعمال الاقتصادية ، بحث مترجم من قبل الدكتور محمد الطائي ، منتدى المراة للعلوم التكنولوجية ، كانون الثاني، ٢٠٠٥ ، القاهرة ، ص٢ .
١١. وثيقة الكترونية ، مقدمة عن حاضنات الاعمال ، ٢٠٠٥ ، ص١١ ، على الموقع الالكتروني : www.isesco .org.ma
١٢. كاظم احمد حمادة البطاط ، صفاء عبد الجبار الموسوي ، قياس اتجاه الصناعة الصغيرة في كربلاء لقبول حاضنات الاعمال ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (١٧) ، ٢٠٠٤ ، ص١١ .
١٣.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو) ، مبادرات القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في بلدان الاعضاء ، مصدر سابق ، ص.٢٦
١٤. كاظم احمد حمادة البطاط ، الحاضنات الصناعية – مدخل جديد للتمنية الصناعية ، مصدر سابق ، ص٧١ .
١٥. كمال كاظم جواد ، دور حاضنات الاعمال في تنمية الصناعات الصغيرة في بلدان مختار رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠٠٧ ، ص٩٧ .
١٦. عاطف الشبراوي ابراهيم ، حاضنات الاعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية ، المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، ايسيسكو ، ٢٠٠٥ ، ص.
١٧. امل سلمان ، مصدر سابق ، ص٤٠ .
١. شاهيناز حسن ابو سعود واخرون ، تقرير عن تطوير النشاط الاقتصادي المصري، من واقع البيانات النشرة الاقتصادية الشهرية خلال المدة يولو – سبتمر، ٢٠٠٣ ، ص٢٩ .
١٩. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو) ، مبادارات بناء القدرات التكنولجية خلال القرن والعشرين ، مصدر سابق، ص٢٧ .
٢٠. كاظم احمد حمادة البطاط ،الحاضنات الصناعية مدخل جديد للتنمية الصناعية ، مصدر سابق ، ص٧٠ .
٢١. امل سلمان ، مصدر سابق ، ص٤٥ .
٢٢. وثيقة الكترونية ، بعض التجارب في اقامة حاضنات الاعمال ، مصدر سابق ، ص٢ .
٢٣. وزارة التجارة والصناعة ، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة مجلة الملتقى الاقتصادية ، العدد (٢٤) ، ٢٠٠٧ ، ص٢٧ .
٢٤. مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار قطاع المعلومات المحلية ، تقرير معلوماتي عن تجارب محلية لجذب الاستثمارات وزيادة فرص العمل مصر ، ٢٠٠٥ ، ص١٠ .
٢٥. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، مبادرات بناء القدرات التكنولوجية ، مصدر سابق ، ص٢٦ .
٢٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو) ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الاسكو ، ٢٠٠٤ ، الامم المتحدة ، ٢٠٠٥ ، ص.٥
٢٧. الجهاز المركزي لاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية للعاملين .
٢. عبد الكريم جابر شنجار ، القطاع الزراعي في العراق ، ما بعد العقوبات الدولية ما العمل ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الخامسة ، العدد ١٣، ٢٠٠٧ ، ص.٤

٢٩. باسمة محمد صادق ، مظاهر سوق العمل في العراق (اقتراح السياسات والتوصيات لتحسين اداء سوق العمل ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، دائرة التنمية البشرية ، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة ، ٢٠٠٦ ، ص ٩.
٣٠. وثيقة الكترونية ،/ سلام ابراهيم كبة ، اقتصاديات العراق والتنمية البشرية ، ٢٠٠٧ ، ص ٣ على الموقع الالكتروني : www.ahewar.org
٣١. ابراهيم موسى الورد ، استراتيجة مقدمة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (١٢) ، ٢٠٠٦ ، ص٩ .
٣٢. كاظم شمخي عامر ، القروض الصغيرة ... والمشاريع المولدة للدخل المعالجات ناجحة للبطالة والفقر ، المركز الوطني للبحوث والدراسات ، الطبعة الاولى ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٣ .
* كاظم احمد حمادة البطاط ، صفاء عبد الجبار الموسوي ، مصدر سابق .